قرار إداري رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٨

١٠٠٧

بشأن نقل إدارة المتابعة وإدارة البرامج والموازنات من وزارة التخطيط إلى وزارة المالية ودمجهم في إدارة واحدة هي إدارة ميزانيات المشاريع الإنشائية والصيانة

==

وكيل وزارة المالية ،

- بعد الإطلاع على قانون ونظام الخدمة المدنية .
- وعلى المرسوم الصادر في ١٩٨٦/٨/١٢ في شأن وزارة المالية .
- وعلى المرسوم رقم (٧٩) لسنة ٢٠٠٧ في شأن أيلولة اختصاصات وزير التخطيط إلى وزير المالية .
- وعلى المرسوم رقم (٣٠٦) لسنة ٢٠٠٧ في شأن نقل بعض اختصاصات وزارة التخطيط إلى وزارة المالية .
- وعلى قرار وزير التخطيط رقم (٨٧) لسنة ١٩٩٢ الصادر بتاريخ ١٩٩٢/١٠/٦ في شأن اختصاصات الإدارة العامة لشئون البرامج والمتابعة والمستشارين .
- وعلى كتاب ديوان الخدمة المدنية رقم (٤٨٤٤٧) بتاريخ ٢٠٠٧/١١/٢٠ بشأن الموافقة على استحداث إدارة ميزانيات المشاريع الإنشائية والصيانة .
- وعلى القرار الوزاري رقم (٦٠) لسنة ٢٠٠٧ الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٣ بشأن نقل إدارة المتابعة وإدارة البرامج والموازنات من وزارة التخطيط إلى وزارة المالية ودمجهم في إدارة واحدة هي إدارة ميزانيات المشاريع الإنشائية والصيانة .
- وبناء على ما تقتضيه مصلحة العمل .

- قرر -

مادة أولى : تنشأ إدارة جديدة هي إدارة ميزانيات المشاريع الإنشائية والصيانة تتبع الوكيل المساعد لشئون الميزانية العامة .

مادة ثانية : تضم إدارة ميزانيات المشاريع الإنشائية والصيانة المراقبات والأقسام التالية:-

أ- مراقبة ميزانيات مشاريع الوزارات والإدارات الحكومية.

ويلحق بها الأقسام التالية:

١- قسم ميزانيات مشاريع وزارات الخدمات العامة.

٢- قسم ميزانيات مشاريع وزارات الخدمات الفنية والإنتاجية.

٣- قسم ميزانيات مشاريع وزارات الخدمات التنظيمية والمالية والتربوية.

ب- مراقبة ميزانيات مشاريع الهيئات الملحقة.

ويلحق بها الأقسام التالية:

١- قسم ميزانيات مشاريع هيئات الخدمات العامة والتنظيمية.

٢- قسم ميزانيات مشاريع هيئات الخدمات الفنية والإنتاجية.

مادة ثالثة : تختص إدارة ميزانيات المشاريع الإنشائية والصيانة والوحدات التنظيمية التابعة لها بالتالي :-

أولاً : إدارة ميزانيات المشاريع الإنشائية والصيانة :

١- دراسة تقديرات المشاريع الإنشائية والصيانة المبدئية السنوية المقدمة من الوزارات والإدارات الحكومية والجهات ذات الميزانيات الملحقة ومراجعتها وفقا لأولويات وسياسات الخطة الإنمائية للدولة وبرنامج عمل الحكومة.

٢- دراسة طلبات الجهات لتعديل متطلبات ومكونات المشروع وإبداء الرأي فيها على ضوء تحقيق أهداف المشروع.

٣- توفير بيانات التقديرات الإجمالية للمشاريع الإنشائية والصيانة لإدارة التخطيط المالي والمتابعة لإعداد الإطار العام لمشروع ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية .

٤ - توفير البيانات المالية اللازمة لإدارات شئون الميزانية العامة الأخرى للتنسيق بين تقديرات أبواب المصروفات الرأسمالية والجارية لكل من الجهات الحكومية.

٥ - إعداد التقديرات النهائية للمشاريع الإنشائية والصيانة بعد بحثها ومناقشتها مع الجهات المستفيدة والمستويات الإدارية الأعلى ومتابعة إقرارها مع الجهات المعنية حتى إصدار قانون ربط الميزانية.

٦ - دراسة الأوامر التغييرية من الناحيتين الفنية والمالية ومدى توافقها مع بنود عقود التنفيذ مع المقاولين وبحث طلبات تعديل الاعتمادات الصرفية المدرجة بالميزانية.

٧ - دراسة طلبات الجهات لتعديل التكاليف الكلية للمشروعات الإنشائية على ضوء التنفيذ الفعلي وتأثير ذلك على الاعتمادات الصرفية السنوية.

٨ - إعداد تقارير المتابعة السنوية للمشاريع الإنشائية وذلك لمتابعة مراحل تطور التنفيذ للوقوف على مستوى التنفيذ بالمقارنة بما هو مخطط له وبيان المعوقات ومقترحات التغلب عليها.

٩ - المساهمة في دراسة وإعداد التعاميم المالية المتعلقة بشئون الميزانية العامة ، فيما يختص بإعداد تقديرات المشاريع الإنشائية والصيانة ومتابعتها .

١٠ - إعداد البحوث والدراسات المالية والاقتصادية التي تتصل بطبيعة عمل الإدارة وما يتم تكليف الإدارة به من دراسات.

١١ - بحث أسلوب مشاركة القطاع الخاص في المساهمة في مشاريع التنمية بهدف تخفيف العبء على الميزانية العامة وتحريك عجلة الاقتصاد الوطني.

١٢ - المساهمة في البرامج التدريبية اللازمة لتطوير أداء إعداد تقديرات الميزانية ومتابعة تنفيذها لرفع كفاءة العاملين بالجهات الحكومية.

ثانياً : مراقبة ميزانيات مشاريع الوزارات والإدارات الحكومية :-

١ - الدراسة التفصيلية لتقديرات المشاريع المقدمة إلى وزارة المالية (من واقع استمارة المشاريع الإنشائية الجديدة) من حيث جدواها ومتطلباتها وتكلفتها والاعتمادات المالية المطلوبة لها مع الأخذ في الاعتبار السياسات والتوجهات العامة للدولة وفقا للأولويات والخطة الإنمائية للدولة وبرنامج عمل الحكومة ، وكذلك دراسة المبالغ المطلوبة للأعمال الإنشائية الصغيرة وصيانة المنشآت والمرافق.

٢ - دراسة ومراجعة تقديرات الاعتمادات المالية اللازمة للمشاريع المعتمدة (الجاري تنفيذها) المطلوب إدراجها بمشروع الميزانية.

٣ - المشاركة في اجتماعات لجان إعداد تقديرات مشروع ميزانية الباب الرابع لدى الجهات المختلفة.

٤ - عقد اجتماعات مع الجهات المنفذة والمستفيدة لمناقشة مشروع ميزانية المشاريع الإنشائية.

٥ - عرض ما تسفر عنه دراسة التقديرات المبدئية للمشاريع الإنشائية والصيانة على المستويات الإدارية الأعلى.

٦ - توفير البيانات المالية اللازمة لإدارة التخطيط المالي والمتابعة لإعداد الإطار العام لمشروع ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية.

٧ - توفير البيانات المالية اللازمة لإدارات شئون الميزانية العامة الأخرى للتنسيق بين تقديرات أبواب المصروفات الرأسمالية والجارية لكل من الجهات الحكومية.

٨ - إعداد التقديرات النهائية للمشاريع الإنشائية والصيانة ومتابعة إقرارها مع الجهات المعنية حتى إصدار قانون ربط الميزانية.

٩- التنسيق مع الجهات المستفيدة وكذلك وزارة الأشغال العامة بخصوص إعداد تصاميم لبعض المشاريع النمطية والتي ستطلب مستقبلا.

١٠- دراسة طلبات الجهات لتعديل متطلبات ومكونات المشروع وإبداء الرأي فيها على ضوء تحقيق أهداف المشروع.

١١- متابعة تنفيذ المشاريع الإنشائية والصيانة خلال السنة المالية ودراسة ما يطلب من أوامر تغييرية فنيا وماليا ومدى توافقها مع عقود التنفيذ مع المقاولين وبحث طلبات تعديل الاعتمادات الصرفية المدرجة بالميزانية لذلك.

١٢- دراسة طلبات الجهات لتعديل التكاليف الكلية للمشروعات الإنشائية على ضوء التنفيذ الفعلي وتأثير ذلك على الاعتمادات الصرفية السنوية.

١٣- إعداد تقارير المتابعة السنوية للمشاريع الإنشائية وذلك لمتابعة مراحل تطور التنفيذ للوقوف على مستوى التنفيذ بالمقارنة بما هو مخطط له وبيان المعوقات ومقترحات التغلب عليها.

١٤- المساهمة في دراسة وإعداد التعاميم المالية المتعلقة بشئون الميزانية العامة ، فيما يختص بإعداد تقديرات المشاريع الإنشائية والصيانة ومتابعتها .

١٥- إعداد البحوث والدراسات المالية والاقتصادية ذات الصلة بطبيعة عمل المراقبة وما يتم تكليفها به من دراسات.

١٦- بحث أسلوب مشاركة القطاع الخاص في بعض مشاريع التنمية لتخفيف العبء على الميزانية العامة.

١٧- المساهمة في البرامج التدريبية اللازمة لتطوير أداء إعداد تقديرات الميزانية ومتابعة تنفيذها لرفع كفاءة العاملين بالجهات الحكومية في هذا المجال.

ويكون لكل قسم من الأقسام الثلاثة التابعة لمراقبة ميزانيات مشاريع الوزارات والإدارات الحكومية جميع اختصاصاتها المشار إليها وذلك فيما يختص بميزانيات الجهات الداخلة في مجال الخدمات المكلف بها القسم.

__ثالثاً__ : مراقبة ميزانيات مشاريع الهيئات الملحقة : -

وتختص بجميع الأعمال المسندة إلى مراقبة ميزانيات مشاريع الوزارات والإدارات الحكومية فيما يخص الجهات ذات الميزانيات الملحقة.

ويكون لكل قسم من القسمين التابعين لمراقبة ميزانيات مشاريع الهيئات الملحقة ذات الاختصاصات المشار إليها فيما يختص بميزانيات الجهات الداخلة في مجال الخدمات المكلف بها القسم.

مادة رابعة : على المسئولين كل فيما يخصه تنفيذه ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره.

وكيل وزارة المالية

خليفة مساعد حمادة
وكيل وزارة المالية